يوم دراسي حول الرعي المتنقل

أكادير – 3 يوليوز 2013

أهم محاور المداخلة ومقترحات التوصيات

مقاربة حقوقية لظاهرة الرعي

عبد اللطيف أعمو

إن تطور مجال حقوق الإنسان، واتساع مجال الحريات، وقوة التنظيم الذاتي للسكان بجانب ما حققه اعتماد الدستور الجديد من تحول في أساليب الحكامة الممكنة والمنتظرة في مجال تدبير الشأن العام... كلها عوامل سترفع لا محالة من سقف المطالب المدنية والسياسية المحضة إلى مطالب اقتصادية واجتماعية وبيئية للسكان الأصليين... كالحق في الاستفادة من الموارد الطبيعية بشكل عادل.... والحق في بيئة سليمة...

مما سيجعل من مطالب الارتباط بالأرض والحرص على حسن تدبير الموارد في ظل اقتصاد الندرة (الماء، التربة، الكلأ،...) مشكلا ملحا سيزيد من حدة الصراع بين سكان المناطق السهلية الساحلية والبدو الرحل.. وسيجبر الدولة على تقمص دور الوسيط الإيجابي وليس السلبي باستمرارها وإصرارها في تدبير ملف الملك الغابوي والرعي الجائر والخنزير البري ... بمنهجية الإستعلاء والتحكم ... وذلك بالانتقال إلى مقاربة تشاركية حقيقية.

وهذا ما يظهر من مطالب العديد من الحركات الاجتماعية والتنسيقيات المحلية والجهوية التي رفعت شعارات المطالبة بإلغاء مختلف الظهائر والقوانين الاستعمارية

(ظهير أراضي الجموع والسلاليات، ظهير تحديد الملك العمومي الغابوي، ظهير الأراضي البحرية، ظهير أراضي الشرفاء، ظهير الأراضي المخزنية، ظهير أراضي الكيش...)، كمرحلة نحو تحقيق الانتماء للأرض بصفة مستدامة.

هذه التحولات تستدعي رؤية جديدة للإشكاليات التنموية وللتحديات المرتبطة بالترحال وبالاستقرار في علاقة المستقرات البشرية بتدبير الموارد في ظل التحديات الكبرى لتدبير المجال، والمتمثلة في:

1. التحدي الديمغرافي، المتمثل في تزايد السكان بوتيرة سريعة، مع وصول الفئات العمرية دون 25 سنة لسوق الشغل بتأهيل ضعيف مع تفاقم نسبة البطالة بجانب حدة مظاهر الإقصاء الاجتماعي والتباين السوسيومجالي والهجرة القروية.

2. التحدي الاقتصادي، والمتمثل أساسا في ضعف البنيات الانتاجية وضعف وتيرة النمو الاقتصادي وإكراهات التأقلم مع تحديات العولمة والانفتاح على السوق العالمية.

3. التحدي البيئي: والذي يمكن تلخيصه أساسا في الخصاص المهول في الموارد المائية مع تزايد الضغط على الموارد الطبيعية وتدهور الأوساط البيئية الخاصة والهشة (الواحات، المناطق الجبلية، والأوساط الرطبة والمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية....) في ظل تزايد حدة التقلبات المناخية جهويا ودوليا.

مع استمرار تعرض المساحات المزروعة والقابلة للزراعة وكذلك الغطاء الغابوي لمخاطر انجراف التربة والتصحر والحرائق. ومعاناة هذه الموارد من شتى أشكال الاستغلال المفرط للمراعي والاقتلاع غير المعقلن للغابات والتوسع العمراني على حساب الغطاء الغابوي، بالإضافة إلى مخاطر المضاربات العقارية الغير المتحكم فيها،

والتي شوهت وبترت الفضاءات الطبيعية وزادتها هشاشة وضعفا. مما يزيد من حدة التنافس على الموارد الطبيعية الضعيفة والمتآكلة أصلا.

كل هذا مع استمرار عالمين قرويين بوثيرتين مختلفتين: لأن تركيز السياسات العمومية على المناطق التي بإمكانها أن تشكل مدارات مسقية، وذات مردودية فلاحية مجالية، جعلت المغرب يعرف عالمين قرويين يسيران بوثيرتين مختلفتين:

العالم القروي الأول يتجلى في المدارات المسقية التي تتميز باتساع الأراضي والاعتماد على التقنيات، مما يؤدي إلى مردودية عالية والاعتماد على التصدير، مما يجعل منها مجالا لفلاحة متقدمة ومتطورة .

والعالم القروي الثاني: يتلخص في قطاع فلاحي غير منظم يعتمد على فلاحة بورية ومعيشية وعلى مساحات أو مدارات فلاحية لا تتعدى خمسة هكتار للفرد على أبعد تقدير.

اليوم نلاحظ أنه لا المدارات المسقية في العالم الأول استطاعت أن تستفيد من ثروتها وقوتها لتغذية أسسها الاقتصادية وتنمية الأسس المستدامة لمواردها، وخصوصا منها المائية والتكنولوجية...

فالمنتجات الفلاحية المغربية لا تحقق التنافسية المرجوة في الأسواق العالمية مقارنة مع الاعتمادات المالية المرصودة لهذا القطاع وبالنظر للامتيازات الممنوحة له، من إعفاءات ضريبية، وغيرها... يضاف إلى ذلك تفاوت أخر يهم الفارق الموجود بين المساحة المجهزة والمساحة المسقية.

ولا الفلاحة البورية في العالم الثاني، رغم كونها قطاعا استراتيجيا بالنسبة للأمن الغذائي، حققت الغاية المرجوة منها. فمناطقها لم يتم استغلالها بالشكل المطلوب، وأراضيها مشتتة ووسائلها بدائية واعتمادها الحصري على الأمطار يضعفها.

فنجد الفلاحين المستقرين ببوادي العالم القروي الثاني يتشبثون بمواردهم الطبيعية القليلة من أشجار وثمار وآبار وظفائر وسواقي وواحات ومزارع صغيرة... ويكافحون ويصارعون الطبيعة لضمان الحدود الدنيا للاستقرار البشري بالبادية.

إن للسكان الأصليين حقوق... في الانتفاع من الموارد... على الدولة ضمانها وحمايتها:

فإشكالية الرعي الجائر استفحلت بشكل رهيب في الآونة الأخيرة بمختلف الجماعات القروية المحادية للشريط الساحلي (بونعمان، اربعاء الساحل، رسموكة، المعدر،...) بإقليم تيزنيت على سبيل المثال لا الحصر وأدت إلى أضرار مباشرة ناجمة عن استقرار الرعاة بالمنطقة، الذي يهدد كلأ المواشي وكذا استغلال المياه المخزنة في الظفائر الجماعية، بحكم الطبيعة الجبلية السائدة بالمنطقة..

فلا يعقل أن تأتي جحافل من الجمال والإبل في أيام على مجهود جماعة قروية كأربعاء الساحل دام سنين لإعادة تشجير وخلق مشاتل للصبار ، ولا تحرك السلطات ساكنا.

ولا تعد التعاونيات الفلاحية المحدثة النسوية منها وغيرها المتضررة من إجهاز قطعان الإبل والماعز على غلاة شجر الأركان قبل موسم القطف.

ولا تعد أضرار الفلاحين البسطاء في مواجهة شرين فتاكين أحلاهما مر: الرعي الجائر والخنزير البري.

قبل عقود كان الرعاة والبدو الرحل قلائل ، وكان سكان المنطقة يفرحون بهم ويستقبلونهم لأيام قلائل ثم يتنقلون باستمرار لوفرة الكلأ ومصادر المياه. أما اليوم، فنحن أمام جمال وإبل وماعز بأعداد هائلة وبإمكانيات لوجيستيكية كبيرة، تزحف على الأخضر واليابس ، أمام صمت عقيم للسلطات.

هذه الأعداد الهائلة من القطعان ، والتي تصل إلى أبواب المدن، وهذه الامكانيات اللوجيستية المستخدمة توحي بأننا لسنا أمام رعاة بسطاء مغلوبين عن أمرهم وبإمكانيات معيشية محدودة، بل أمام تنظيمات قوية. مما يستدعي إنجاز دراسات علمية دقيقة حول الظاهرة.

فإذا كان علينا مراعاة مصالح البدو الرحل، فليس بالظلم والإجحاف في حق سكان المناطق التي يرتادها البدو الرحل، لأننا بذلك التظاهر بعدم وجود مشاكل، وإخماد الحريق بإيفاد لجن إقليمية وغيرها ... لإحصاء الخسائر وليس لجبر الضرر... نكون حتما قدصنعنا رحلا جددا... سيزحفون حتما نحو هوامش المدن ليضخموا من الهجرة القروية.

كما أن عدم جدية الدولة في التعامل مع المشاكل الآنية التي يطرحها التناطح والتصارع على الثروات الطبيعية ... يطرح مدى جديتها في التعامل مع الرؤى الاستراتيجية.

إن حق "مواطني الاستقرار" في المواطنة بالتساوي مع "مواطني الترحال" يعني:

1. ضمان حق السكان الأصليين في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل التي تمس حقوق الأرض من خلال ممثلين يختارونهم بأنفسهم, وتمكينهم من إحياء وتطوير مؤسساتهم التقريرية.

2. التنبيه إلى مسؤولية الدولة الأخلاقية والسياسية والتاريخية من خلال مؤسساتها وإدارتها في حماية السكان الأصليين من هجمات وعنف الرعاة الرحل، الذين يهددون أمنهم وممتلكاتهم ومحاصيلهم الزراعية وثرواتهم من شجر الأركان التي صنفتها منظمة اليونسكو ضمن الموروث العالمي المحمي.

3. تنبيه الرعاة إلى ضرورة الابتعاد عن أملاك الساكنة.
4. منع الرعاة في السقي في الظفائر الجماعية.
5. حث الرعاة على عدم المكوث والاستقرار لمدة طويلة بالمنطقة.

6. الحد من حملات إطلاق وحماية الخنزير البري من طرف مصالح المياه والغابات، لما يشكله ذلك من تهديد لأرواح السكان وممتلكاتهم.

إننا بالفعل في حاجة إلى توازن.

وللبدو الرحل كذلك حقوق... ككل المغاربة:

من الجانب الحقوقي، فالبدو الرحل هم أولا مواطنون مغاربة كباقي المواطنين، لا يجب إقصاؤهم من أي تنمية.

فهم أهل وبـر ولبن وبادية، وأهل أرض وسماء مفتوحة، وهم مخلصون للوطن ومخلصون لأداء واجبهم بتوفير الأغنام والألبان والوبر واللحوم الحمراء للمواطنين، وهم يساهمون في التنمية.

وهم كذلك بمثابة محافظين على جمالية المناظر الطبيعية، كما هو الشأن بالنسبة للبستاني بحدائق المدن والحواضر.

وهم يدافعون عن حدود الوطن ، يجولون في المناطق التي لا يستطيع أحد أن يصل إليها، فيراهم جيراننا الجزائريون في الشمال الشرقي، فيقولون هؤلاء مغاربة، ويراهم جيراننا الموريتانيون في الجنوب الشرقي، فيقولون هؤلاء مغاربة وهم في وطنهم وفي أرضهم.

إنهم رسامون للحدود يثبتون الهوية حين يغيب الرسم الجغرافي، فدورهم وطني.

وحقهم في هذا الوطن أكيد، مثلهم مثل المواطن المستقر والثابت مسكنا وعملا.

نحن في حاجة إلى خدمات عمومية لفائدة هذه الفئة المجتمعية ... من مدارس متنقلة (فدول أوروبا مثلا تهيء برامج دراسية ومدرسين متنقلين واجبهم تدريس أبناء الرحل gitans) و نحن في حاجة إلى مستشفيات متنقلة تواكب خريطة الترحال، نحن في حاجة كذلك إلى موارد مائية متنقلة تساير محطات البدو الرحل ... وغيرها من شروط المواطنة التي يجب أن توفرها الدولة لهذه الفئة احتراما لحقوق المواطنة... وتفعيلا وإعمالا لمقتضيات الدستور بإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

إن مصالحتنا مع ذاتنا هي مصالحة مع جغرافيتنا الافريقية ومع مكوناتها الوطنية العربية ـ الإسلامية، و الأمازيغية، والصحراوية الحسانية. وهي تتجسد بجلاء في علاقاتنا الإيجابية مع "مواطني السفر والترحال".

إن حق "مواطني الترحال" في المواطنة بالتساوي مع "مواطني الاستقرار" يعني:

1 – وضع حد لترامي لوبيات الفساد على أراضي الرعي، بكل المناطق التقليدية للرعي بإقاليم الرشيدية وتينغير وورزازات مثلا، وكل الهضاب العليا بمناطق الرعي بالجنوب الشرقي، لأن حرمان الرعاة من مستقراتهم التقليدية وتقليص مجالهم الحيوي يدفعهم إلى التنقل والنزوح نحو مناطق سهلية خصبة (السهول الفيضية السهول الساحلية) ، حيث التنافس على الموارد الطبيعية الكلئية والعلفية مع الفلاحين المستقرين. وهنا منشأ الصراعات والصدامات.

2- حماية قطاعات الرعي التقليدية، وتفعيل بنود العرف المتعارف عليه، ووضع حدود أراضي كل قبيلة في مناطق الرعي مع تحديد أراضي الرعي بدقة، وحماية ممرات ومناطق الرعي الموسمية.

3- تمتيع البدو الرحل من حق الاستفادة من الأعلاف المدعمة لتفادي التهجير القسري للمواشي وللرعاة خلال مواسم الجفاف.

4- تحقيق الاستفادة من المدارس المتنقلة لفائدة أطفال الرحل بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني المجندة لهذا الغرض، (وتجربة نيابة تنغير نموذجية في هذا المجال)

5- تحقيق الاستفادة من الرعاية الصحية عبر وحدات متنقلة وقوافل طبية وضمان التطبيب المجاني والتغطية الصحية للبدو الرحل.

6- تعميم تقنيات تجميع مياه الأمطار وتحسين جودة المراعي بمختلف مناطق المغرب المعنية بجغرافية البدو الرحل، وهذا يفرض على الدولة تطوير منظومة الرعي التقليدية وتحسين جودة المراعي.

7- توفير ظروف التوازن والاستقرار للمكونات الطبيعية وللساكنة المستقرة والمتنقلة لفتح آفاق التنمية التي لا تعالج خللا بخلل، من خلال تغليب طرف على طرف،

8- دعم الجانب التشريعي وتقوية الجانب التنظيمي للساكنة المستفيدة من البرامج التنموية ، وتزويدها بآليات التقييم والدراسة ومراقبة تجويد المراعي،

9- تشجيع البحث العلمي في مجال تطوير منظومة الرعي الوطنية وتنمية قطيع الماشية وتحسين مردوديتها وخلق اختصاصات أكاديمية في هذا المجال تجد لها امتدادا مع تنظيمات الرعاة الرحل وتواكب تحركاتهم عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال.

إننا بالفعل في حاجة إلى توازن.

وهذا التوازن سيحتاج إلى مقاربات جديدة منسجمة ومستدامة.

إن عجز الدولة منذ فجر الاستقلال إلى يومنا هذا في إيجاد حل عادل لإشكاليات العقار في ارتباطها بالتنمية، و فشل كل الحكومات المتعاقبة فى وضع سياسة عادلة لملكية الأراضى الفردية والجماعية للمزارعين وأصحاب الماشية، وبقاء عالمين قرويين بوتيرتين مختلفتين، وعدم تتبنى سياسات محفزة حيال ملكية الأرض وتجعل منها وسيلة تنموية وليس هدفا في حد ذاته ... هو من الأسباب الرئيسية لمحدودية السياسات الترابية المعتمدة ومحدودية فعاليتها.

لإن إشكالية توزيع الموارد وتهيئة المراعي وحسن تدبيرها يطرح الخيارات الترابية والاستراتيجية الكبرى للدولة في تدخلاتها الرامية لتحقيق التنمية المستدامة بجميع جهات المملكة، وتفعيل التضامن بين مختلف

المناطق، بما يتماشى مع روح الجهوية المتقدمة التي يجري الاستعداد لتنزيلها بعد التنصيص عليها في الدستور الجديد...

فماذا أعدت الدولة لوقف نزيف المساحات الخضراء والغطاء النباتي وزحف الرمال وتعرية التربة، وما هو تصورها للتهيئة الترابية للمجالات الطبيعية الهشة؟ ونحن نلاحظ بمرارة أن الغطاء النباتي بقي على حاله منذ فترة الاستعمار، ويكاد لم يتطور بل العكس هو الصحيح.

وكيف تسعى الحكومة للتوفيق بين حاجيات تنظيم المجال الجغرافي عبر التأهيل الفلاحي وتدبير الثروات الحيوانية برا وبحرا، وتطوير الصناعة والتهيئة الحضرية للمدن، بغية التحكم في توزيع السكان وتحركاتهم والأنشطة الاقتصادية وتحقيق تنمية جهوية متوازنة، اقتصاديا وبشريا واجتماعيا، وبالتالي التغلب على التحديات الديمغرافية والاقتصادية والبيئية القائمة، أخذا بعين الاعتبار خصوصيات وإمكانيات كل منطقة البشرية والاقتصادية والبيئية؟